

الفعل الزايد الذي تقتضي الصلوة منه وهذا قوي لان تقوم القرينة على ان
ذلك الفعل كان بسبب الكبر او الضعف فيظهر بتلك القرينة ان ذلك امر
جسدي فان قوى ذلك باستتمار على ترك ذلك الجلوس فهو باده في
الرحمت والله اعلم الحديث الحادي عشر عن عبد الله بن مالك بن
بجينة ان النبي صلى الله عليه واله لم يكن اذا صلى فرج بين يديه حتى يبدوا بياض
ابطيه الكلام عليه من وجهين احدهما عبد الله بن مالك بن بجينة بضم الباء الموحدة
وفتح الحاء المهملة وبعدهما ياساكنه ونون مفتوحة وابو مالك بن القشيب بكسر
الضاد وسكون الشين المعجمة واخره باندي النسب من اند شوكه توفي في آخر
خلافة معاوية وهو احد من نسب ابي امه فعلى هذى ان اوقع عبد الله في
موضع رفع وجب ان يكون مالك ابوا ويرفع ابن لانه ليس صفة لمالك فيترك
تنوينه ويجوز انما هو صفة لعبد الله بن مالك واذا وقع عبد الله في موضع
جر نون مالك وجرا بن لانه ليس صفة لمالك **وهذا** من المواضع التي يتوقف
منها صحة الاعراب على معرفة التاريخ وذلك مثل محمد بن حبيب اللغوي
صاحب كتاب المعترف المونلف والمختلف في قبائل العرب فان حبيب امه لا
ابوه فعلى هذا يتنعصر وقد يقال محمد بن حبيب وقيل انه ابوه **ومن شريك**
ما وقعت عليه في هذى محمد بن شرف القيراني الاذيب الشاعرا الجيد انه من
منسوب الى امه شرف ولذلك نظيره لو تتبع لمع منها قدس كراميس وقد
قيل ان بجينه الم بيه مالك والاول اصح وقد اعتنى بجمعها بعض الحفاظ
الثانية الحديث دليل على استحباب التجاني في المدين عن الجنين في الجود
وهو الذي يستحق تحويه وفيه ايضا عدم بسط الذراعين على الارض فانه لا
يرى بياض الاطبلين مع بسطهما والتحرية مستحبة للرجال لان فيها اعمال
اليد في العباد وخراج هبها الى صفة الاجتهاد عن صفة التكامل
والاستقامة وقد يكون في ذلك ايضا على ما اشار اليه بعضهم بعض الحمل
على الوجه حتى لا يتاثر بما يلاقه من الارض وهذا شرط بان لا يكون هذا
الحمل على الوجه من بلاد التماس على الارض فانه قد اشترط في الجود وهذا مخصوص

بالرجال

بالرجال وقالوا المرأة تغم بعضها الى بعض لان المقصود منها التصون والتجمع والستر
وتلك الحالة اقرب الى هذى المقصود الحديث الثاني عشر عن ابي سعيد
ابن يزيد قال سئلت انس بن مالك كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يصلي في تعليه قال
نعم سعيد بن يزيد ابوسهل اردي طاحي بالطا المهله والحالمهله **الثالث** منسوب الى
طاحيه بطن من الاورد من اجل البصر متفق على الاحتياج به في الحديث دليل
على جواز الصلوة في التعال ولا ينبغي ان يؤخذ منه الاستحباب لان ذلك لا يدخل في المعنى
الطلب من الصلوة فان قلت لعلم من باب الرتبة وبما الهنبة تجري مجرى
الاردي به في الثياب التي استحباب التجمل بها في الصلوة قلت هو وان كان كذلك الا ان
ملاسته للارض التي تكثر فيها النجاسات مما يتعذر به من هذه المقصود لكن البناء
على الاصل ان اتفهض دليل على الجواز فيجعل به في ذلك والقصور الذي ذكرناه عن
الثياب التجمل بها يمنع من الحاقها بالمستحبات الا ان يرد ليكثر عن الحاقها بما تجمل
به فيرجع اليه ويترك هذه النظر وما يقوى هذه النظر ان يرد دليل على خلافه ان
الترين في الصلوة من الرتبة الثالثة من المصلح وهي رتبة التي بينات والتي
والتحسينات ومراعات امر النجاسة من الرتبة الاولى وهي الضرورات او الثانية
وهي المحاميات على حساب اختلاف العثماني حكم اداة النجاسة فيكون رعاية الا
الاولى تدفع ما قد يكون من بلادها ارجح بالنظر اليها ويجعل بذلك في عدم الاستحباب
وبالحديث في الجواز ويرتب على كل حكم ما يناسبه ما يمنع من ذلك مانع ولله اعلم وقد
يكون في الحديث دليل على جواز البناء على الاصل في حكم النجاسة والطهارات وا
اختلفت الفقهاء فيما اذا عارضه الغالب اربا تقدم وقد جازي الحديث الاسر
بالنظر الى النعلين ودلكهما ان راي فيها اذا او كما قال فانما كان الغالب اصابة
النجاسة والظاهر ويتهما الاسر بالنظر واذا رايها فالظاهر دلكها لا امر بذلك
عند الرويه فاذا فعله النبي صلى الله عليه واله وسلم وكان طويلا اربا كما جازي
الحديث لم يكن ذلك من باب تعارض الاصل والغالب بل قد يكون من ذلك الباب
ملو صلب فيما من غير ذلك فان قلت الاصل عدم ذلك قلت النبي صلى الله عليه
واله وسلم اذا امر بشي من هذى لم يتركه كما بينا والظن المستفاد بهدي سارح على